

أسواق الأوراق المالية و الأزمات المالية

الدكتورة لبجيري نصيرة

جامعة قسنطينة 2

أ. الجزائر

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تشغل اهتمام أغلب الاقتصاديين ، لذلك فقد أهتم هؤلاء بالكيفية التي يتم بها تحقيقها و يعتبر التمويل من أهم الجوانب لتحقيق ذلك ، حيث لا يمكن الاستغناء عنه عند صياغة ووضع السياسات و الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعبئة و توجيه الموارد المالية من خلال الأنشطة التنموية المطلوبة ، و تلعب الأسواق المالية دورا رئيسيا و فعالا لتحقيق ذلك .

حيث تقاس القوة الاقتصادية لدولة ما بقيمة الثروة المتراكمة لديها و معدلات النمو في هذه الثروة و ذلك من خلال عملية الادخار و عملية الاستثمار ، و تلعب المؤسسات المالية دورا هاما في تحريك الادخار من الوحدات الاقتصادية التي لها فائض مالي إلى الوحدات التي لها عجز مالي ، و ذلك من أجل القيام بالاستثمار ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تسمير المدخرات و تحقيق التنمية الاقتصادية .

تعتبر أسواق الأوراق المالية من أهم مكونات سوق المال في أي دولة لما لها من دور بالغ الأهمية في التطور الاقتصادي الذي مرت به معظم دول العالم خاصة الرأسمالية منها ، و ما يترتب على ذلك من استحداث أدوات مالية جديدة من أسهم و سندات تهدف إلى الوفاء باحتياجات العاملين في هذه السوق من مدخرين و مستثمرين .

مما سبق تحاول هذه الورقة البحثية دراسة أسواق الأوراق المالية و نموها و كفاءتها و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و في نفس الوقت علاقتها بالأزمات المالية و الاقتصادية.

- طرح الإشكالية:

يعتبر سوق الأوراق المالية (البورصات) في أي بلد المرآة التي تعكس الوجه الحضاري الحديث لاقتصاديات الدول و تقدمها، فالبورصات تهدف إلى تأمين السيولة و تجميع المدخرات للمساهمة في عمليات الاستثمار و التنمية.

و رغم هذه الأهمية لأسواق الأوراق المالية من خلال ضخ الموارد المالية، إلا أنه يبقى سوقا معقدا و يحتاج إلى الدراسات العميقة حتى يمكن الاستثمار فيه ، فهو مبني على أسس اقتصادية و مالية ، و لا يخلو من المخاطر التي تكون لها أثار سلبية على الاقتصاد الوطني بشكل خاص و الاقتصاد العالمي بشكل عام .

و من هنا تحاول هذه الدراسة الوصول إلى نتائج معينة حول سوق الأوراق المالية، و ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية و التي تعتبر إشكالية هذا البحث:

1. ما أهمية وجود سوق الأوراق المالية في الاقتصاد ؟
2. ما هو دور أسواق الأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
3. ما هي علاقة أسواق الأوراق المالية بالأزمات المالية و الاقتصادية التي يعرفها العالم ؟

- الفرضيات:

من أجل الإلمام بالإشكالية المطروحة سابقا لابد من وضع الفرضيات التالية :

1. إن وجود سوق للأوراق المالية يمتاز بالنمو و الكفاءة يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .
2. لا توجد علاقة بين أسواق الأوراق المالية و الأزمات المالية و الاقتصادية.

- منهجية البحث:

إن بلوغ الهدف من هذه المداخلة يتوقف على معالجة الموضوع بأسلوب مناسب وفق منهجية واضحة و مضبوطة ، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب كونها ميدانية ركزت على بعض التجارب لبعض الدول .

- أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأبعاد التالية:

1. تلعب أسواق الأوراق المالية دورا هاما من خلال تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة و التي لديها فوائض مالية إلى الوحدات التي لديها عجز مالي و تريد القيام بالاستثمار.
2. إن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم إلا من خلال وجود سوق للأوراق المالية يتميز بالنمو و الكفاءة.
3. أهمية وجود الأسواق المالية و خاصة أسواق الأوراق المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية، و تحقيق الأرباح لأصحاب الفوائض المالية و أصحاب العجز المالي ، و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية .

لذلك فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ما يلي :

أولا : الإطار النظري للأسواق المالية و أسواق الأوراق المالية .

ثانيا : علاقة أسواق الأوراق المالية بالتنمية الاقتصادية.

ثالثا : علاقة أسواق الأوراق المالية بالأزمة الاقتصادية و المالية.

أولا : الإطار النظري للأسواق المالية و أسواق الأوراق المالية :

- مفهوم الأسواق المالية :

عادة ما ينصرف سوق المال إذا أطلق بدون تحديد إلى سوق الأوراق المالية أي الأسهم و السندات ، و هذا هو المفهوم الضيق لسوق المال و الذي يطلق عليه مصطلح البورصات .

أما المفهوم الواسع فهو يشمل المؤسسات المالية التي تتعامل في القروض الطويلة الأجل فقط، غير أن المفهوم الأوسع و المقبول لسوق المال فهو الذي يتضمن أيضا الوسطاء و المؤسسات المالية المختلفة بالإضافة إلى سوق النقد.⁽¹⁾

كما تشير الأسواق المالية إلى الميكانيكية التي ستضمن تجميع المدخرات و تقديم الأموال للأنشطة الاقتصادية المختلفة و ذلك من خلال مختلف المؤسسات المالية التي يضمها السوق ⁽²⁾.

و عادة ما يكون سوق المال من نوعين من الأسواق و هما سوق الأوراق المالية و سوق النقد.

- مفهوم سوق الأوراق المالية :

و التي تسمى بالبورصات و هي تعتبر من الأسواق المالية التي يتم فيها تداول الأوراق المالية الطويلة الجل ⁽³⁾ ، غالبا أكثر من سنة ، و التي تتمثل في الأسهم و السندات و عادة ما تقوم أسواق الأوراق المالية بوظيفة اقتصادية هامة و هي نقل أموال المدخرين الذين تزيد دخولهم عن إنفاقهم إلى أطراف يعانون من عجز في الأرصدة النقدية لديهم و هذا بسبب رغبتهم في لإنفاق

أمالا أكبر من دخولهم⁽⁴⁾ ، كما تعرف أسواق الأوراق المالية على أنها الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية الطويلة الأجل مثل الأسهم العادية و الأسهم الممتازة و السندات⁽⁵⁾ .
- التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية⁽⁶⁾ :

أدى انتشار الشركات المساهمة و زيادة اقتراض الحكومات إلى خلق حركة قوية للتعامل في الصكوك المالية و قد أدى هذا إلى ظهور البورصات الأوراق المالية ، ففي البداية كان التعامل بالصكوك يتم على قارعة الطريق في الدول الكبرى كفرنسا و إنكلترا و أمريكا ، و بعد ذلك استقر التعامل في أبنية خاصة و التي تسمى الآن ببورصات الأوراق المالية ، ففي فرنسا ظهر أول سوق للأوراق المالية سنة 1724.

و هذا بموجب أمريكي أما في إنكلترا فقد استقر التعامل في الأوراق المالية في أوائل القرن العشرين في مبن خاص أطلق عليه royal exchange أما في أمريكا فقد تم استثناء أو بورصة سنة 1821 و ذلك بشارع وول ستريت.

- الإطار العام لبورصات الأوراق المالية:

عادة ما تقسم سوق الأوراق المالية إلى سوقين:

السوق الأولية يتعامل هذا النوع من الأسواق في الأوراق المالية الطويلة الأجل (الأسهم العادية ، السندات ... الخ) و التي تصدرها المؤسسات و الوحدات الاقتصادية لأول مرة و الهدف من ذلك هو الحصول على الأموال لتمويل احتياجاتها المالية المختلفة ، و تتمثل الإصدارات في هذا السوق في إصدارات الأسهم التي تطرحها شركات المساهمة للاكتتاب عند تأسيسها أو الأسهم التي تطرحها المنظمات القائمة من أجل زيادة رؤوس أموالها بالإضافة إلى ذلك مختلف السندات و يمثل عرض الأوراق المالية في سوق الإصدار ، الطلب على الاستثمار في نفس الوقت السوق الثانوي و التي يعرف بسوق التداول و يتم من خلال هذا السوق إعادة بيع الأوراق المالية التي يتم إصدارها في السوق الأولى ، و من خصائص هذه السوق توفير عنصر السيولة لحاملي الأوراق المالية و يمكن توضيح أنواع أسواق المال من خلال الشكل التالي

- وظائف أسواق الأوراق المالية:

تتلخص وظائف الأسواق الأوراق المالية فيما يلي :

1. إتاحة سوق مستمرة للأوراق المالية و ذلك حتى يتمكن المستثمر من استرجاع مدخراته، فالمستثمر يقوم بشراء الأوراق المالية و عند الحاجة إلى السيولة يمكنه بيع الأوراق المالية و الحصول على السيولة التي تلبي احتياجاته.

2. مراعاة تحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية : تلعب البورصات دورا هاما في تحقيق عدالة في تحقيق عدالة الأسعار و ذلك من خلال الالتقاء الواسع للطلب و العرض معا فنتيجة للوسائل المتوفرة لديها فسوق الأوراق المالية تعمل على تجميع الطلب و العرض في مكان واحد مما يترتب عنه سعرا عادلا للبائع حتى لا يتعرض لضغط الحاجة و البيع بخسارة

و بالإضافة إلى هذين الوظيفتين الرئيسيتين، فهناك وظائف ثانوية أخرى تتمثل فيما يلي:

1. تفادي التقلبات العنيفة للأسعار من خلال كسر حدة التقلبات التي ترفع أساسا للانفعالات التي قد تكون خاطئة و يتم ذلك من خلال إعطائها المتخصصون الذين يقومون بتلقي أثر هذه الانفعالات فيشترون ما يرون بحكم خبراتهم أنه عرض زائد نتيجة للتشاؤم ، و كذلك يواجهون أي طلب زائد نتيجة للتفاؤل مما يساعد على كسر الزيادة أو الانخفاض في الأسعار ، و بعد استقرار الأمور يقوم المحترفون بالعمليات العكسية لما سبق القيام به إلى حين استقرار الأسعار

2. توفير فرص استثمارية متنوعة و متفاوتة من حيث المخاطر ، و ذلك من خلال تعدد و تنوع الأوراق المالية من جانب ، و توفير البيانات و المعلومات عن هذه الأوراق التي يتم التعامل بها، حيث تلجأ أسواق الأوراق المالية إلى إصدار نشرة بالأسعار الرسمية لهذه الأوراق كل يوم مبينة الأوراق التي تم التعامل عليها و حركة الأسعار بها ، مما يسمح للمستثمر من مقارنة و دراسة مدى الإقبال على الأنواع المختلفة من هذه الأوراق .

3. مساعدة المنظمات في الحصول على ما تحتاجه من التمويل الطويل الأجل : عادة ما يكون الإقبال على شراء الأوراق المالية للمنظمات المقيدة بأسواق الأوراق المالية أكبر من المنظمات غير مقيدة بالبورصات ، و يرجع السبب في ذلك إلى أن قيد هذه الأوراق بالبورصة يعتبر نوع من الاعتراف بكفاءة هذه المنظمة مما يؤدي إلى توفر عنصر الثقة في هته الأوراق المالية ، مما يؤدي إلى حصول المنظمة على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها الطويلة الأجل

4. تعتبر أسواق الأوراق المالية مؤشرات للحالة الاقتصادية : أسواق الأوراق المالية تساهم في تحديد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ ، حيث من خلاله يتم تجميع التبدلات التي تحدث في النشاط الاقتصادي ، كذلك الأسعار التي يتم التعامل بها تنبئ عن السعر العام لعائد المبالغ المستثمرة ، كذلك يعبر جدول الأسعار من ارتفاع أو انخفاض الميل لدى المنتجين نحو الإنتاج ، و تساعد هذه المعلومات على توجيه المستثمرة نحو الأوراق المالية التي تحقق له أقصى الأرباح.

كفاءة سوق الأوراق المالية

أثارت فكرة كفاءة سوق الأوراق المالية و ما زالت تثير الكثير من اهتمامات المفكرين و الاقتصاديين ، فوفقا لمفهوم الكفاءة يتوقع أن تستجيب أسعار الأوراق المالية في السوق و على

وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل غالى المتعاملين فيه ، فيكون من شأنها تغيير نظرهم إلى المنشأة المصدرة للأوراق المالية ، و بما أن المعلومات ترد إلى السوق في أي وقت و بشكل مستقل عن بعضها البعض ،فانه يصبح من المتوقع أن تكون حركة الأسعار عشوائية ، حيث تتجه صعودا مع وصول المعلومات السارة و نزولا مع المعلومات السيئة و التي تصل فجأة و بدون سابق أندار ، إذا الحركة العشوائية هي نتيجة للأسعار التي تعكس كل المعلومات الجارية ، و من ثم نخلص إلى المفهوم العام لكفاءة السوق في النقاط التالية:

*في ظل كفاءة السوق فان سعر الورقة المالية التي تصدرها المنشأة يعكس مكانة المعلومات المتحصل عليها سواء كانت تلك المعلومات تتمثل في القوائم المالية أو في المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام ، أو تتمثل في السجل التاريخي في سعر الورقة المالية في الفترات السابقة ، و من ثم يمكن القول أن القيمة السوقية للورقة هي قيمة معادلة للقيمة الحقيقية للورقة و التي ينتج عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عن الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها عند قيامه بالاستثمار

*في ظل كفاءة السوق فان سعر الأوراق المالية في السوق يعكس توقعات المستثمرين فيما يخص المكاسب المستقبلية و المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب.

متطلبات كفاءة السوق. في ظل كفاءة السوق فانه يتم توجيه المواد المالية إلى أكثر المجالات ربحية، و حتى يستطيع السوق تحقيق ذلك فلا بد من توفر عنصرين هما:

كفاءة التسعير و كفاءة التشغيل

***كفاءة التسعير :** يقصد بكفاءة التسعير الكفاءة الخارجية و التي يقصد بها ضمان وصول المعلومات الجديدة إلى جميع المتعاملين في السوق و بأقل تكلفة ممكنة و ذلك من خلال وجود شبكة منتظمة للاتصالات تتميز بدرجة عالية من الكفاءة و التي تساعد على تشكيل ردود أفعال المتعاملين في السوق بسرعة باتجاه المعلومات الواردة و من ثم اتخاذ القرارات المناسبة و من ثم يكون التعامل في السوق يتم وفق منافسة عادية تتساوى فيها فرس تحقيق الأرباح لجميع المتعاملين في السوق.

***كفاءة التشغيل :**و تسمى بالكفاءة الداخلية و يقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض و الطلب و دون أن يتحمل المتعاملين في سوق الأوراق المالية تكلفه عالية للسمسرة، و دون السماح للتجار و المتخصصين بتحقيق هوامش ربح مرتفعة .

و تعتمد كفاءة التسعير و بدرجة كبيرة على كفاءة التشغيل ، فحتى تعكس الورقة المالية المعلومات الواردة يجب أن تكون التكاليف التي يتحملها المستثمرون لإتمام المعاملة عند حدها الأدنى ، و من

ثم يتم بدل الجهد للحصول على المعلومات الجديدة و تحليلها، مهما كان تأثير ذلك تلك المعلومات على سعر الورقة المالية

- سوق الأوراق المالية و التنمية الاقتصادية: يمكن أن تساهم أسواق الأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال النقاط التالية

1. تعتبر سوق الأوراق المالية أداة هامة لتجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة ، و تزداد هذه الوظيفة أهمية بالنسبة للدول النامية عند التحول إلى اقتصاد السوق حيث برامج الخصوصية و إعطاء دور كبير للقطاع الخاص.

2. تؤثر الأسواق المالية على التنمية الاقتصادية من خلال خلق السيولة مما يؤدي إلى رفع مستويات الادخار و الاستثمار حيث تسمح أسواق الأوراق المالية للمدخرين الحصول على أصول مالية مع إمكانية بيعها بسهولة إذا احتاجوا إلى السيولة أو أرادوا تغيير محافظهم للأوراق المالية و كذلك تتمتع الشركات بإمكانية دائمة للحصول على رأس المال من خلال إصدار المزيد من الأسهم و السندات.

3. يمكن من خلال أسواق الأوراق المالية تنويع الثروة بين مجموعة من الأصول و ذلك بشكل أكثر سهولة و الذي يؤدي إلى التنويع في تخفيض المخاطر التي يتحملها المستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات و مادام المشروعات التي تحقق أرباحاً مرتفعة عادة ما تكون نسبياً خطورة ، فإن سوق الأوراق المالية من خلال تسهيلها لتنويع الخطر، فهي تشجع الاستثمار في هذه المشروعات من خلال توجيه الادخارات إليها، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

4. من خلال سوق الأوراق المالية ، يمكن أن تساهم في الرقابة على أداء مديري الشركات التي تتداول أوراقها المالية في السوق ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين إدارة هذه الشركات ، و من ثم تزايد أهمية الدور الرقابي مع تزايد عدد الشركات المتداول أوراقها المالية في السوق و يؤدي هذا إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أساليب تقنيات الرقابة.

5. تعكس أسواق الأوراق المالية التي تتميز بالكفاءة بشكل سريع التغيرات في القيم الحقيقية للأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى إتاحة الفرصة للاختيار من خلال توضيح السوق للاستثمارات الأكثر ربحية.

إذن مما سبق يتضح أن هناك علاقة طردية بين تنمية سوق الأوراق المالية و بين تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث يؤدي زيادة درجة نمو سوق الأوراق المالية إلى زيادة معدلات النمو

الاقتصادي و العكس صحيح ، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية تساهم في تنمية سوق الأوراق المالية.

و رغم الدور التي تقوم به أسواق الأوراق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية فهناك من الآراء من تعارض ذلك، حيث يرون أن أسواق الأوراق المالية لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية ، ويستندون في ذلك إلى المبررات التالية :

1. عادة ما تمول استثمارات الشركات بحصة محدودة فقط من خلال إصدار الأسهم ، بينما يمول الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات من مصادر ذاتية كالأرباح المحتجزة أو من مصادر خارجية كالقروض البنكية ، و هذا في الدول النامية و بعض الدول المتقدمة
2. إن سوق الأوراق المالية التي تتميز بسيولة مرتفعة، تؤدي إلى لجوء المستثمرين إلى بيع أسهمهم بسرعة مما يؤدي إلى إضعاف التزامهم و تخفيض الحوافز التي تجعلهم يمارسون الرقابة على شركات المساهمين فيها من خلال الإشراف على مديريها ، مما يؤدي إلى انخفاض أداء تلك الشركات و من ثم يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية .
3. تساهم أسواق الأوراق المالية في تحقيق التقلبات الاقتصادية ، حيث يؤدي إلى ارتفاع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تغيرات سعرية سريعة و تقلبات في أسعار الصرف، مما يؤدي إلى تحقيق أثار سلبية على التنمية الاقتصادية و هذا يؤدي بنا إلى البحث في تجارب بعض الدول الآسيوية حول الأسواق المالية و الأزمة المالية لسنة 1997.

- أسواق الأوراق المالية و الأزمة المالية في دول شرق آسيا 1997

بدأت الأزمة الآسيوية في تايلاند في 02 يوليو 1997 عندما أعلنت الحكومة فك ارتباط عملتها الوطنية BAHT بالدولار الأمريكي و شرعت في تعويمها مما أدى في نفس اليوم إلى انخفاض سعر عملتها الوطنية إلى 20% .

و لقد كان انخفاض مستوى الاحتياطيات النقدية التايلاندية من العملات الأجنبية هو أحد الأسباب الذي أدى إلى تعويم العملة الوطنية حيث انخفض من 32 بليون دولار سنة 1996 إلى حوالي 6,6 بليون دولار سنة 1997 بالإضافة إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية لتايلاند إلى 89 بليون دولار منها 73 بليون دولار للقطاع الخاص، كما انخفضت أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في 29 يوليو 1997 بنسبة 51,2 % و نظرا للعلاقات القوية بين اقتصاديات دول شرق آسيا ، انتقلت الأزمة إلى باقي دول آسيا حيث بدأت عملاتها تعاني من الانخفاض المستمر و قبل ذلك تم اختيار أسعار الأوراق المالية في بورصاتها.

و قد امتد نطاق الأزمة إلى أجهزتها المصرفية حيث أدى انهيار أسعار الصرف و أسعار الأسهم إلى ارتفاع حجم الديون غير مسددة للبنوك.

و لم تقف الأزمة عند حدود القطاع المالي و إنما انتقلت إلى القطاع الحقيقي، حيث واجهت منظمات الأعمال صعوبات في الحصول على الائتمان لتشغيل طاقاتها الإنتاجية و سداد التزاماتها، و نتيجة لارتفاع نسبة الديون غير مسددة، ترددت البنوك في تقديم الائتمان ، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة سيولة ، و التي أدت إلى تراجع معدلات الإنتاج في جميع القطاعات الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الاستهلاكي و من تم أرباح المنظمات ، الأمر الذي أثر سلبا على أسعارها في البورصات ، و في ظل وجود ارتباط بين أسواق دول آسيا و الأسواق العالمية، انتقلت الأزمة إلى الأسواق العالمية و قد ساعد على ذلك بما يسمى بأثر العدوى حيث انخفض مؤشر داو جونز بالولايات المتحدة في 27 أكتوبر 1997 بنسبة 7,2 % .

و خلال سنة 1998 انتقلت الأزمة إلى دول أوروبا كروسيا و فرنسا و بريطانيا و ألمانيا. كما انتقلت الأزمة إلى أسواق أمريكا اللاتينية ، حيث انخفض مؤشر الأسهم في البرازيل بنسبة 6,4 % كما فقدت المكسيك 2,42 % من قيمة مؤشرها ، كما انخفض مؤشر ميرفال للأسواق المالية في الأرجنتين بنسبة 5,1 % و انخفض مؤشر بور ساتيل بفنزويلا بنسبة 3,3 % .

إذن تعدت الأزمة الآسيوية نطاقها الإقليمي و شكلت أزمة عالمية متعددة الأبعاد و قد تميزت الأزمة الآسيوية بالخصائص التالية

- ❖ أنها حدثت في أسرع مناطق العالم نموا.
- ❖ حدثت بشكل مفاجئ و عنيف .
- ❖ عدم القدرة بالتنبؤ بالأزمة.

أسباب الأزمة :

أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة الآسيوية هي

1. الاختلال في توازن الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول شرق آسيا ، حيث وصل العجز في ماليزيا إلى 4,6 % في سنة 1996 و 1997 و 4,75 % في كوريا خلال سنة 1995.
2. تزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل دول شرق آسيا ، نتيجة لوجود فوائض مالية تبحث عن الاستثمار لتحقيق أرباح مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية .

3. تم تمويل عجز الحساب الجاري في موازين مدفوعات دول شرق آسيا من خلال الاقتراض من الخارج.

4. زيادة عمليات المضاربة على قيمة العمليات الوطنية و تزايد تصفية الاستثمارات الأجنبية نتيجة للأسباب السابقة الذكر ، الأمر الذي في النهاية إلى تعويم العملات الوطنية في دول شرق آسيا.

5. ساهمت النظم المالية في دول شرق آسيا في تحقيق الأزمة ، حيث تميزت هذه النظم بالضعف اتجاه الأزمات ، بالإضافة إلى عوامل داخل النظام المالي و الذي ساهم في تفاقم الأزمة و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ. عوامل تتعلق بالجهاز المصرفي.

ب. عوامل تتعلق بالهيكل التمويلية للشركات المقترضة .

ج. عوامل تتعلق بالبنية التشريعية و التنظيمية للنظام المالي .

إذن مما سبق يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين حدوث الأزمات و نمو سوق الأوراق المالية، حيث أنه بمجرد ظهور الأزمة عادة ما يؤثر سلبا على نمو و تطور سوق الأوراق المالية ، حيث تؤدي الأزمة إلى الانخفاض الحاد في أسعار الأوراق المالية.

التوصيات

مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة وجود سوق للأوراق المالية يتميز بالكفاءة

2. ضرورة الاهتمام بنمو سوق الأوراق المالية حتى يتم تحقيق التنمية الاقتصادية.

3. ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية .

. الهوامش حسب تسلسلها :

1 رسمية قربا قص ، عبد الغفار حنفي ، أسواق المال ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 255 .

2. محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر ، 2005 ، ص 21 .

3. غالب عوض الرفاعي ، عبد الحفيظ بلعي ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مركز وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 42 .

4. عبد الله الطاهر ، موفق علي الخليل ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، مركز يزيد للنشر ، مؤثة ، 2004 ، ص 369 .

5. محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، مرجع سابق ، ص 22 .

6. عبد الغفار حنفي ، رسمية قربا قص ، أسواق المال ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص 260 .
7. محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، مرجع سابق ، ص 26 .
8. عاطف وليم أندراوس ، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ، مصر ، 2006، ص 155 .
9. عاطف وليم أندراوس ، مرجع سابق ، ص 274 .

إمكانية تصميم نظام معلومات للمحاسبة عن الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية

د. ناظم حسن رشيد* خليل إبراهيم رجب**

ملخص :

يعتبر نظام معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية أحد النظم الفرعية ضمن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بتوفير كافة المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية ، المالية وغير المالية ، الخاصة بالموارد البشرية ، وتقديمها إلى كافة الجهات التي يهتمها أمر تلك الموارد وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف المطلوب منها.

كما يهتم نظام معلومات المحاسبة عن الموارد البشرية بكافة البيانات الخاصة بالموارد البشرية من خلال تجميعها من مصادرها المختلفة ومن ثم تشغيلها وفق أسس وقواعد محاسبية معينة طبقاً لمدى الحاجة إلى المعلومات التي يمكن إنتاجها والتي يتم إيصالها إلى الجهات التي لها اهتمامات بهذه الموارد.

وإن تصميم نظام معلومات للمحاسبة عن الموارد البشرية سوف يساهم في قياس قيمة الموارد البشرية وتحليلها بصورة مالية إضافة إلى المساهمة في تخطيط تلك الموارد على مستوى الوحدة الاقتصادية وكذلك على المستوى القومي من خلال المساهمة في رسم سياسات التوظيف والعمالة وما يرتبط بها من سياسات تنظيم الهجرة والأجور والترقيات والخوافز بشكل علمي.

* أستاذ مساعد / قسم المحاسبة / جامعة الزيتونة الأردنية .

** أستاذ مساعد / قسم المحاسبة / المعهد التقني / الموصل / العراق .